

المضي قدما، لتحقيق رؤيتنا

تقرير حوكمة الشركات 2023

حوكمة الشركات

- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- التأكد من وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لإدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة المجموعة وإطار إدارة المخاطر وجميع السياسات، ومراجعة الأجزاء ذات الصلة منها بالإضافة إلى مراجعة الضوابط الرئيسية في حالة النظر لنشاط تجاري جديد، أو في حالة حدوث تغييرات جوهرية في حجم المجموعة أو تشكيلها أو استراتيجية أعمالها أو الأسواق أو المتطلبات التنظيمية أو حدوث إخفاقات كبيرة في الضوابط؛
- ضمان تنفيذ برنامج (مكافحة الرشوة والفساد) «برنامج إيه بي سي» في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحدها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفا)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- ضمان أن تحافظ الإدارة العليا على علاقة فعالة وشفافة مع مصرف البحرين المركزي؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- مراعاة المصالح المشروعة للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في عملية اتخاذ القرار؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقاً لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقاً للأصول المرعية بحسب الجنس عن أي نقص التمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها؛

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطاً أساسياً لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيداً من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤول أيضاً، ضمن أمور أخرى، عما يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- العمل والتنسيق بين الإدارة التنفيذية ورئيس المخاطر على تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة والمشهد التنافسي والتنظيمي، ومصالح المجموعة على المدى الطويل، والتعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية، والإشراف على التزام المجموعة ببيان الرغبة في المخاطرة وسياسة المخاطر وحدود المخاطر؛
- المشاركة بنشاط في شؤون المجموعة، ومواكبة التغييرات الجوهرية في أعمال المجموعة والبيئة الخارجية والتصرف في الوقت المناسب لحماية مصالح المجموعة على المدى الطويل؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشفاف لحكومة الشركات؛
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة والموافقة عليها لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحدها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحدتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛

حوكمة الشركات (تتمة)

حوكمة الشركات (تتمة)

بنظام حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومعايير أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها هيئات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط والسياسات رفيعة المستوى ذات الصلة.

تقوم مجموعة البركة بإجراء تقييمات داخلية مفصلة سنوياً لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، وفي حالة تحديد أية نواقص، فإنه يتم العمل على تنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك النواقص. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بمثل هذه النواقص، إن وجدت، وبالتدابير المتخذة.

تضمن مجموعة البركة باستمرار تمثيل مساهمي الأقلية في المجموعة بشكل جيد في مجلس الإدارة من خلال المديرين المستقلين (الذين يشكلون نسبة الأغلبية في مجلس الإدارة)، الذين يتحملون مسؤولية إضافية تتمثل في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام (أربع مرات على الأقل في السنة) ولديه جدول رسمي بالأمور المخصصة له، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لشؤون المجموعة المحالة إليه لاتخاذ القرار بشأنها. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية، وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة على سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها، والتقارير المقدمة إليه حول عمليات المجموعة (مع التركيز على التنظيم وإدارة المخاطر وتطوير تكنولوجيا المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات. ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين والقانونيين الخارجيين أو غيرهم من المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس. وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد أقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- عدم موافاة العضو للشروط المشار إليها في المادة 240 من قانون الشركات التجارية؛
- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛

• ضمان عدم سيطرة أي فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة على عملية صنع القرار في مجلس الإدارة وعدم تمتع أي فرد أو مجموعة بسلطات مطلقة في اتخاذ القرار؛

• كحدي أدنى، الموافقة على الاختيار والإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي؛ و

• الإشراف بشكل فعال على تصميم وتشغيل نظام المكافآت للأشخاص المعتمدين ومراقبة ومراجعة التعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية وتقييم ما إذا كانت تتماشى مع سياسة المكافآت وثقافة المخاطر والرغبة في المخاطرة بالمجموعة.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحوادات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة. ويتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية، يتم تنفيذ إطار العمليات والإجراءات من قبل الإدارة العليا بما يتماشى مع سياسات مجلس الإدارة وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى. مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن "أعرف عميلك" (كبه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (ايه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج اي بي سي"). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحدتها التابعة لها.

أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المعدلة لنموذج HC من كتاب القواعد الخاص به بموجب المجلد الرابع والتي استوفتها مجموعة البركة فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. تتوافق هذه المتطلبات مع المبادئ المتعلقة

حوكمة الشركات (تتمة)

حوكمة الشركات (تتمة)

مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمتع في ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيب مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهماتهم واستقلاليتهن على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استناداً إلى سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير. وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

في مارس 2023، انتخبت الجمعية العامة العادية للمساهمين أعضاء مجلس الإدارة التاليين لمدة ثلاث سنوات (مارس 2023 - مارس 2026) وكان تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقاً لتوجيهات وزارة التجارة والصناعة (للمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 29 من هذا التقرير):

- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطياً؛ وعلى مجلس الإدارة اتخاذ القرار في هذا الشأن حسبما يراه مناسباً؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة أحد الأعضاء
- إذا شغل العضو أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتباً غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشيح متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة.

وتماشياً مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة لولاية للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقديم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2023، من ثلاثة عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء

الإناث	الذكور		
		الأعضاء غير التنفيذيين	
	✓	الرئيس	1. الشيخ عبدالله صالح كامل
	✓		2. الأستاذ توفيق شاكرا مفتي
	✓		3. الأستاذ سعود صالح الصالح
	✓		4. الأستاذ موسى عبدالعزيز شحادة
		الأعضاء المستقلين	
	✓	نائب الرئيس	1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي
	✓		2. الدكتور خالد عبدالله عتيق
✓			3. الأستاذة داليا حازم خورشيد
	✓		4. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين
	✓		5. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج
	✓		6. الأستاذ مسعود أحمد البستكي
	✓		7. الأستاذ ناصر محمد النوييس
		أعضاء تنفيذيون	
	✓	الرئيس التنفيذي للمجموعة	1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر
	✓		2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي
			إجمالي تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة
8%	92%	31 ديسمبر 2023	
8%	92%	31 ديسمبر 2022	

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2023):

اللجنة التنفيذية

يرأس اللجنة التنفيذية الشيخ عبدالله صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح آل صالح (عضو غير تنفيذي). وتعمل اللجنة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ل أداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة، وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق

يرأس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ ناصر محمد النوبس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسمياً أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المطارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحدها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تفصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة والمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتؤكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضاً من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون إلى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحدتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظام الإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللجنة أو لمسؤولا وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

لجنة المخاطر

يرأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبدالله عتيق (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والأستاذ موسى عبد العزيز شحادة (عضو غير تنفيذي). وتجتمع اللجنة رسمياً مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات الأزمنة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة الامتثال والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة الدكتور خالد عبدالله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى الأستاذ يوسف حسن خلوي ممثلاً لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود اطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعفٍ لتتيم معالجتها أن وجدت. نظراً لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة التمويل والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يرأس اللجنة الأستاذ ناصر محمد النوبس (عضو مستقل)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي) الأستاذ سعود صالح آل صالح (عضو غير تنفيذي).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذجاً يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلامي. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

ويتمّ تعميم جميع محاضرات اجتماعات اللجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2023 (22 مارس 2023 - 31 ديسمبر 2023)

اسم المجلس / اللجنة	عدد الاجتماعات في 2022	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	5	22 مارس 2023 10 مايو 2023 09 أغسطس 2023 08 نوفمبر 2023 20 ديسمبر 2023	الشيخ عبدالله صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	5
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	5
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر	5
			الدكتور خالد عبدالله عتيق	5
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	5
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	5
			الأستاذ سعود صالح الصالح	5
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	5
			الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	5
			الأستاذ مسعود أحمد البستكي	5
			الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة	5
			الأستاذ ناصر محمد النوبس	5
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	2	20 سبتمبر 2023 29 نوفمبر 2023	الشيخ عبدالله صالح كامل، الرئيس	2
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	2
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	2
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	2
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	2
لجنة مجلس الإدارة للترشحات والمكافآت	1	01 نوفمبر 2023	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي، الرئيس	1
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	1
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	5	08 مايو 2023 07 أغسطس 2023 21 سبتمبر 2023 06 نوفمبر 2023 14 ديسمبر 2023	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج، الرئيس	5
			الأستاذ ناصر محمد النوبس	5
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	5
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	3	04 يوليو 2023 24 سبتمبر 2023 27 نوفمبر 2023	الدكتور خالد عبدالله عتيق، الرئيس	3
			الأستاذ مسعود أحمد البستكي	3
			الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة	3
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	3	24 مايو 2023 30 أغسطس 2023 22 نوفمبر 2023	الدكتور خالد عبدالله عتيق، الرئيس	3
			الأستاذ مسعود أحمد البستكي	3
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	3
			الأستاذ يوسف حسن خلوي	3
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستخدام والمسؤولية الاجتماعية	1	18 أكتوبر 2023	الأستاذ ناصر محمد النوبس، الرئيس	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1

ملاحظات:

- تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه في الجمعية العمومية السنوية بتاريخ 22 مارس 2023 لمدة ثلاث سنوات.
- تم ادراج جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة في دورته السابقة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة السنوية في الجدول الموجود كما في الصفحة التالية.

حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة في دورته السابقة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2023 (1 يناير 2023 – 21 مارس 2023)

اسم المجلس/ اللجنة	عدد الاجتماعات في 2023	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	1	20 فبراير 2023	الشيخ عبدالله صالح كامل، الرئيس	1
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	1
			الأستاذ توفيق شاکر مفتي	1
			الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة	1
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر	1
			الدكتور خالد عبدالله عتيق	1
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	1
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	1
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	1
			البروفيسور محمد المنصف شيخ روحه	1
			الأستاذ ناصر محمد النوييس	1
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	1	07 فبراير 2023	الشيخ عبدالله صالح كامل، الرئيس	1
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	1
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	1
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر	1
لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت	3	29 يناير 2023 01 فبراير 2023 19 فبراير 2023	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	3
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	3
			البروفيسور محمد المنصف شيخ روحه	3
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	1	08 فبراير 2023	الدكتور خالد عبدالله عتيق، الرئيس	1
			الأستاذ توفيق شاکر مفتي	1
			الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة	1
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	1
			الأستاذ ناصر محمد النوييس	1
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	1	19 فبراير 2023	الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة، الرئيس	1
			الدكتور خالد عبدالله عتيق	1
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	1	09 فبراير 2023	الدكتور خالد عبدالله عتيق، الرئيس	1
			الدكتور جهاد عبدالحميد النقلة	1
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	1
			الأستاذ يوسف حسن خلاوي	0
			الأستاذ ناصر محمد النوييس، الرئيس	1
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	1	15 فبراير 2023	الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			البروفيسور محمد المنصف شيخ روحه	1
				1

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبدالله كامل الإنسانية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار، وشركة دلة البركة للاستثمار القابضة ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والغرفة التجارية بمكة المكرمة.

كما شغل الشيخ عبدالله صالح كامل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عسير وعدداً من المناصب التنفيذية في شركة دلة البركة القابضة وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي.

الشيخ عبدالله صالح كامل رجل أعمال ومستثمر لديه خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين) وعضو جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبدالله صالح كامل، سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد الشروقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

التحق بجامعة الكويت سنة 1971، ثم ببرنامج الإداريين التنفيذيين في جامعة هارفارد سنة 1988. شارك بالعديد من الدورات التعليمية في المجال المصرفي والتجاري.

الأستاذ محمد الشروقي هو الرئيس التنفيذي المشارك السابق لشركة الاستثمار إنفستكوروب العالمية. انضم في عام 2009 كرئيس للأعمال الخليج. قاد الأستاذ محمد الشروقي الشركة إلى التعافي من الأزمة المالية العالمية من خلال تعزيز امتياز التسويق في الخليج، مما أدى إلى مستويات قياسية من نتائج للشركة. كما لعب الأستاذ محمد الشروقي دوراً فعالاً في بناء امتياز الاستثمار للمؤسسات لشركة إنفستكوروب في دول مجلس التعاون وتركيا. وساعد إنفستكوروب في أن يصبح أحد أكثر المستثمرين في الأسهم الخاصة في المملكة العربية السعودية.

انضم الأستاذ محمد إلى إنفستكوروب قادماً من سيتي جروب حيث كان ماسك منصبه المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة. كان لديه 33 عاماً من العمل مع سيتي جروب في البحرين ولندن والإمارات العربية المتحدة، ومن بين إنجازاته العديدة في سيتي جروب إنشاء سيتي بنك البحرين كغرفة تجارية رئيسية بين آسيا وأوروبا.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، عضو مجلس إدارة وصاية (صندوق تقاعد أرامكو السعودية)، عضو مجلس إدارة صندوق الضمان الصحي، رئيس مجلس إدارة لازوردي للذهب و المجوهرات، ورئيس مجلس إدارة معهد مجالس الإدارة في الخليج، و عضو مجلس إدارة A P M Terminals لإدارة الموانئ، وعضو مجلس إدارة إنفستكوروب الخليج.

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي
عضو مجلس الإدارة

شغل الأستاذ توفيق شاكر مفتي منصب رئيس مجموعة الزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط. وبالتوازي مع ذلك، شغل عضوية مجلس الإدارة، ومنصب الرئيس التنفيذي في عدة شركات. قبل ذلك، عمل كمسؤول تنفيذي عن المؤسسات المالية في مجموعات تقدم خدمات مصرفية واستثمارية للشركات ومجموعات توفر خدمات مصرفية لإدارة الثروات. كما شغل الأستاذ توفيق العديد من المناصب، بما في ذلك مسؤول مجموعة الامتثال، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل في أكبر خمس شركات محاسبية في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

يتمتع الأستاذ توفيق بخبرة تزيد عن 25 عاماً في الأعمال، حيث عمل وتغلب بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجورث، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضواً في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في 24 أكتوبر 2022. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة بنك البركة جنوب أفريقيا، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة مصر، وبنك البركة الجزائر، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك البركة تونس حتى مارس 2023.

يتمتع الأستاذ حسام بخبرة تزيد عن 23 عاماً في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات حيث قام بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية عبر المجموعة، وأدار الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزانة، وكان مسؤولاً عن قسم الإستراتيجية بالمجموعة.

وقبل انضمامه لمجموعة البركة، عمل الأستاذ حسام في دولة الإمارات العربية المتحدة بصفته المدير المالي لشركة أملاك للتمويل، وهي شركة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومدرجة في سوق دبي المالي وخاضعة لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وفي وقت سابق، أمضى الأستاذ حسام 10 سنوات في شعاع كابيتال، وهي مؤسسة مالية رائدة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، ومدرجة في سوق دبي المالي وخاضعة لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تقلد عدة مناصب في شعاع كابيتال حيث بدأ كرئيس المحاسبة ومن ثم رئيس المالية وبعدها الرئيس التنفيذي للعمليات حتى أصبح المدير العام.

بدأ الأستاذ حسام حياته المهنية مع آرثر أندرسن/مور ستيفنز قبل أن ينضم إلى مجموعة سوسيتيه جنرال المصرفية.

الأستاذ حسام هو مسؤول تنفيذي أول ومحاسب قانوني معتمد ويُجيد ثلاث لغات. وقد اكتسب خبرة عملية قيمة نظير عمله مع مختلف الهيئات التنظيمية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تقلده مناصب مرموقة ضمن مجالس إدارة العديد من المؤسسات المدرجة والمنظمة.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

محامي مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية.

يشغل حالياً منصب المؤسس والشريك الإداري في طيبة للاستشارات ومكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب BonelliErede الإيطالي، ومنصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية (الفرع المصري لمجموعة انديسا سان باولو)، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارات الشركات بما في ذلك شركة أكسا مصر، حسن علام القابضة، إم.تي.أي مصر، مجموعة ماريديف للخدمات البترولية، سامكريت للتنمية الصناعية، مستشفى السلام، بالإضافة إلى أنه عضو في مجلس المستشارين لمجموعة الفطيم مصر، ومجموعة أركان.

وقد شغل الدكتور زياد عدة مناصب عامة سابقاً منها: نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية ووزير التعاون الدولي (2013-2014)، وعضو مجلس النواب عن جنوب أسبوط (2012)، ورئيس هيئة الرقابة المالية (2009-2011)، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2004-2007). كما كان الدكتور بهاء الدين عضو غير تنفيذي سابق في مجلس إدارة البنك المركزي المصري (2004-2011)، والبنك الأهلي المصري (2005-2010)، ومستشار قانوني أول سابق للبنك المركزي المصري (2011). بدأ الدكتور زياد حياته المهنية كمحامي في مكتب محاماة خاص في القاهرة وواشنطن وكان محاضر مساعد في كلية الحقوق بجامعة القاهرة (1998-2004) كما شغل منصب مستشار قانوني أول لوزير الاقتصاد من 1997 إلى 2000.

منذ عام 2011 يقوم الدكتور زياد بنشر مقالا سياسيا أو اقتصاديا كل أسبوع في جريدة الشروق ومن بعدها جريدة المصري اليوم، وهما جريدتان مصريتان تصدران يوميا. كما أنه ينشر مقالات عربية ودولية أخرى.

قام بتدريس القانون كأستاذ مساعد في جامعة القاهرة (1998-2004)، وكمحاضر زائر في جامعة سنغن كلية كين للقانون العابر للحدود الوطنية (2019)، وهو عضو في مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

أسس الدكتور زياد مؤسسة أحمد بهاء الدين الثقافية وهو عضو في مجلس الإدارة وعضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

يشارك الدكتور زياد في العديد من الأنشطة والمنظمات غير الربحية. وهو مؤسس المبادرة المصرية للوقاية من الفساد (2011)، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة أحمد بهاء الدين الثقافية في أسبوط التي تهدف إلى تمكين الشباب في صعيد مصر من خلال الأنشطة الثقافية والتعليمية. وهو أيضا عضو في مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والمدرسة الإنجليزية الحديثة، ومندقى البحوث الاقتصادية.

حصل الدكتور زياد على درجة الدكتوراه في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE (1987) وماجستير في القانون التجاري الدولي من King's (1989) College London) وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1987)، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة (1986). تخرج من المدرسة جيسويت الثانوية بالقاهرة في عام 1982.

يعيش في القاهرة مع زوجته الدكتورة هانيا شلقامي وابنيهما يدرسان حالياً في الخارج.

يتولى الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بيت الأسرة لتمويل المشاريع المتناهية الصغر في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية والتزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، يشغل الدكتور خالد حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة - السودان وعضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي - البحرين. كما عمل الدكتور عتيق في مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

قبل انضمامها إلى مجموعة بلتون المالية القابضة - البنك الاستثماري الرائد والمتكامل - أمضت معالي الوزيرة السابقة الأستاذة داليا خورشيد مسيرتها العملية في القطاعين الخاص والعام. قامت الأستاذة داليا بتأسيس شركة مسار للاستشارات المالية وإيجل كابيتال للاستثمارات المالية حيث تولت منصب رئيس مجلس الإدارة في كلا الشركتين، وقامت بتقديم الاستشارات اللازمة من أجل جمع التموليات، وتمويل الشركات والمشاريع، وكذلك إتمام العديد من عمليات الدمج والاستحواذ، وإدارة أكثر من 50 استثماراً وصفة استراتيجية بقيمة تقدر بنحو 44 مليار دولار أمريكي. تولت الأستاذة داليا حقيبة وزارة الاستثمار في الحكومة المصرية حيث قادت ملف قانون - الاستثمار حتى إقراره ونجحت في إطلاق برنامج الاكتتاب العام لمدة 3 - 5 سنوات في مصر.

تتمتع الأستاذة داليا بخبرة عالمية تمتد لأكثر من 25 عاماً في عدة مناصب قيادية في القطاع البنكي وقطاع التمويل، حيث قدمت الاستشارات لإتمام العديد من المعاملات البارزة والتي شملت الطرح الخاص واستراتيجيات الاستثمار وصفقات الدمج والاستحواذ في المنطقة. وقبل توليها منصبها الوزاري، قضت الأستاذة داليا 11 عاماً كاتبة للرئيس التنفيذي وأمين صندوق المجموعة في أوراسكوم للإنشاء المحدودة ورئيس قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات في أو سي إن (OCI NV) في الفترة (2008 - 2016)، حيث نجحت في قيادة مجموعة من المبادرات التمويلية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات للمجموعتين. وتولت الأستاذة داليا كذلك منصب نائب رئيس قسم تمويل الشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سيتي بنك (Citibank) في الفترة (1997 - 2005)، حيث أبرمت العديد من الصفقات التي تقدر بملايين الدولارات. وقد استهلت مسيرتها المهنية في القطاع المؤسسي في البنك التجاري الدولي (1994 - 1996).

بالإضافة إلى ذلك، شغلت الأستاذة داليا مناصب في مجالس إدارات عدة مؤسسات بالقطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والإقليمي، حيث تولت منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2016-2017)، ورئيس لجنة فض المنازعات في مصر (2016 - 2017)، ورئيس لجنة صندوق الثروة السيادية (2016-2017) ومؤسس المجلس الأعلى للاستثمار والرئيس التنفيذي له (2016-2017)، ورئيس لجنة صندوق الثروة السيادية (2016 - المنازعات في مصر (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبتترول (2016-2017) (EGPC)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية - 2017، وعضو مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة وكالة التنمية الزراعية (2016-2017) - الصناعية (2016-2017)، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (2016-2017)

وتقديرًا لجهودها ودورها المؤثر في القطاع المالي التمويلي اختارت مجلة فوربس الأستاذة داليا كواحدة من أقوى السيدات العربيات في عام 2017.

حصلت الأستاذة داليا على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ/ سعود صالح الصالح عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود صالح حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركة إعمار المدينة الاقتصادية. وكان قد شغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها: رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي أن بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة. وكان الأستاذ سعود عضواً في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصدوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتغطية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بونج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتملك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأقربها مناصب علياً في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدرج في العديد من المناصب الإدارية وصولاً إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عين أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير. الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوراجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية وأكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صّباحي عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صّباحي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح في المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، وبنك البركة الجزائر، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس وهو عضو ورئيس مجلس إدارة في عدد من الشركات العالمية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والموارد البشرية. الأستاذ عبد الإله سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج هو عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للطباعة والتغليف ونائب رئيس مجلس إدارة شركة يقين المالية التي تعد من أوائل الشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

يتمتع الأستاذ فهد المفرج بخبرة تزيد عن 30 عاماً في مجال الرقابة المصرفية. وكان سابقاً عضواً في مجلس إدارة مجموعة ساميا المالية وبنك التنمية الاجتماعية والشركة السعودية المغربية للاستثمار. شغل الأستاذ فهد منصب المدير لإدارة الإشراف المصرفي في البنك المركزي في المملكة العربية السعودية حتى عام 2012. كما شغل عضوية العديد من اللجان، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجموعة بازل للتنسيق، وغيرها من اللجان الإشرافية، بالإضافة إلى التدريب مع العديد من اللجان الدولية وهيئات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الخدمات المالية البريطانية ومؤسسة النقد السنغافورية ومركز تورنتو للقيادة التنفيذية وغيرها. وهو حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الملك عبد العزيز.

الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي عضو مجلس الإدارة

الأستاذ مسعود أحمد البستكي مصرفي تنفيذي يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والأعمال الدولية بدءاً من الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية الدولية. قام بالعديد من الأنشطة المصرفية في مناطق متعددة بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أوروبا وآسيا. عمل سابقاً في عدة بنوك أهمها بنك البحرين والكويت، بنك ABC الإسلامي، بنك جي بي مورغان تشيس، بنك بي إم آي، وفينش كابتال بنك، وشغل عدة مناصب أبرزها رئيس المؤسسات المالية في بنك جي بي مورغان تشيس، ورئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بي إم آي بنك ورئيس قسم الاكتتاب في فينشر كابتال بنك. وهو حالياً عضو مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين.

كما تمتد خبرة الأستاذ مسعود إلى قطاع الطيران حيث شغل منصب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيروليز لتأجير الطائرات والمعدات. وكان أيضاً الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة توسيز لاستشارات الأسهم.

الأستاذ مسعود حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال والمالية من جامعة البحرين.

الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة عضو مجلس الإدارة

الأستاذ موسى عبد العزيز شحادة هو رئيس مجلس إدارة جامعة البترا، ورئيس مجلس أمناء جامعة البترا، وشركة التأمين الإسلامية، والشركة العربية لصناعة المواشير المعدنية، وشركة المدارس العمرية، وشركة سنابل الخير للاستثمارات المالية. ولدى الأستاذ موسى عضويات أخرى عديدة في جهات ومنشآت اجتماعية وخدمية غير ربحية ويعتبر أحد الأشخاص القلائل/الأعمدة الذين دعموا صناعة الصيرفة الإسلامية في العالم العربي والعالم.

يتمتع الأستاذ موسى بخبرة تزيد عن 60 عاماً في مجال البنوك والتمويل والاستثمار. شغل سابقاً عدة مناصب، كان آخرها رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني وقد شغل قبلها مباشرة منصب الرئيس التنفيذي/المدير العام للبنك الإسلامي الأردني. كما عمل في عدة بنوك منها البنك الأهلي الأردني والبنك العربي المحدود. وشغل سابقاً عدة عضويات داخل وخارج الأردن، منها عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن ثم رئيساً للجمعية. كما كان عضواً في مجلس إدارة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين من عام 1990 وحتى عام 2002 وكان رئيس لجنة المحاسبة لمعايير المحاسبة والمراجعة في البحرين من عام 1995 وحتى عام 2002.

كما أن الأستاذ موسى ألف العديد من الكتب والأبحاث وشارك في العديد من المنتديات والندوات حول البنوك الإسلامية وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس تجاره من جامعة بيروت العربية.

الأستاذ/ ناصر محمد النويس عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد النويس مناصب تنفيذية في عدد من الشركات منها - المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وشركة أسواق للإدارة والخدمات، وكلاهما تقعان في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ومن مناصبه الأخرى كانت رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين - البحرين وعضوية في مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ ناصر بخبرة تزيد عن 40 عاماً في مجال الأعمال والتأمين والعقارات والتطوير. وقد أكسبه عمله المتميز كرجل أعمال العديد من الجوائز مثل جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار العربي الفندقي في عام 2011 وكذلك جائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي في عام 2003. الأستاذ ناصر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت، وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضع سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي أو الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية، وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقاً منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبدالله لا زال عضواً في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. ويعمل الشيخ الدكتور عبداللطيف كرئيس قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنكا لبحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

عضو

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو حالياً عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدأ عمله معيدا ثم محاضراً بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشارك بكلية الشريعة في نفس الجامعة. وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفاً في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 27 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنيابة. وقد كان عضواً في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حالياً عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (تتمة)

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. تخرج من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه بالإضافة إلى دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصاديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري-الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 14 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة. الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007.

الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 5 اجتماعات للهيئة خلال عام 2023. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	حضرها	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	5	5
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	5	5
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	4	5
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	5	4
الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	4	5

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2023، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزينة، والمؤسسات المالية، وإدارة الاتصالات المؤسسية والعلامة المسجلة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين، والتدقيق الشرعي، والمالية، والعمليات والشؤون الإدارية، والمراقب الشرعي، ورئيس الرقابة، والامتثال، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتحديد وتقييم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها أعمال المجموعة وتصميم ووضع الضوابط الداخلية المناسبة. وتشمل مسؤولياته الأخرى: ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وضمان عمل المجموعة في جميع الأوقات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الموحدة وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات المتعلقة بأنشطة المجموعة وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح ذات الصلة. وتنتشر الإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة القرارات الاستراتيجية والمركزية الأخرى المتخذة على مستوى الشركة الأم وتضمن تنفيذ السياسات على مستوى المجموعة والعمليات والإجراءات التشغيلية المشتركة.

في نهاية عام 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارة الائتمان والمخاطر والتدقيق الداخلي والخزينة والمؤسسات المالية والاتصالات المؤسسية والعلامات التجارية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين والامتثال للمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة والمالية والعمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية والشريعة والمسؤول الرقمي الأول. وتمارس الإدارة التنفيذية دورها الرقابي من خلال عدد من اللجان ذات المسؤوليات المحددة، ومن بينها:

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر والخزينة والمؤسسات المالية والمالية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بسياسات الائتمان للمجموعة والتعرضات الائتمانية للمجموعة، والائتمان السيئ ومستويات المخاطر المخصصة. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقين من بين الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

تتمثل مهمة لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية (عند الاقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والامتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المقر الرئيسي لمجموعة البركة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية كلاً من رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية ورئيس الإدارة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمقر الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض ضمان المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها أعضاء آخرون من فريق الإدارة التنفيذية.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضواً في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة (ABG) في 24 أكتوبر 2022. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك البركة تركيا، وعضو مجلس إدارة بنك البركة جنوب أفريقيا، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة مصر، وبنك البركة الجزائر، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك البركة تونس حتى مارس 2023.

يتمتع الأستاذ حسام بخبرة تزيد عن 23 عاماً في القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة ورئيس قسم تطوير الأعمال والاستثمارات حيث قام بتطوير المنتجات والمبادرات التجارية عبر المجموعة، وأدار الخدمات المصرفية التجارية ووظائف الخزنة، وكان مسؤولاً عن قسم الإستراتيجية بالمجموعة.

وقبل انضمامه لمجموعة البركة، عمل الأستاذ حسام في دولة الإمارات العربية المتحدة بصفته المدير المالي لشركة أملاك للتمويل، وهي شركة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومدرجة في سوق دبي المالي وخاضعة لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وفي وقت سابق، أمضى الأستاذ حسام 10 سنوات في شعاع كابيتال، وهي مؤسسة مالية رائدة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، ومدرجة في سوق دبي المالي وخاضعة لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تقلد عدة مناصب في شعاع كابيتال حيث بدأ كرئيس المحاسبة ومن ثم رئيس المالية وبعدها الرئيس التنفيذي للعمليات حتى أصبح المدير العام.

بدأ الأستاذ حسام حياته المهنية مع آرثر أندرسن/مور ستيفنز قبل أن ينضم إلى مجموعة سوسيتيه جنرال المصرفية.

الأستاذ حسام هو مسؤول تنفيذي أول ومحاسب قانوني معتمد ويُجيد ثلاث لغات. وقد اكتسب خبرة عملية قيمة نظير عمله مع مختلف الهيئات التنظيمية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى تقلده مناصب مرموقة ضمن مجالس إدارة العديد من المؤسسات المدرجة والمنظمة.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عاماً من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات/ الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة. ولسنين عديدة، شمل عمله أيضاً استراتيجيات الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك ا بي إن امرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وإدارة المخاطر، شغل عدداً من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة (دي أي بي كابيتال) شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان آخر منصب له في بنك أبوظبي الوطني كرئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وخلال فترة عمله المصرفي، عمل عبر ثلاث خطوط دفاع - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهدها المخاطر. وتوهله خبرته للعمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته في الماجستير في التمويل الإسلامي.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 26 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو أيضا سكرتير اللجنة. كما انه يشارك كمرقب في اجتماعات لجان التدقيق للوحدات التابعة للمجموعة. وقد عمل سابقا كمدير في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كيريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وأرنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمارات والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 26 عاما من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له كنائب رئيس أعلى قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات قرابة 12 عاما بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه، وأيضا إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في جميع وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومدير قسم سوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد (CFA) وهو يحمل أيضا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي، والاستثمارات وعلاقات المستثمرين

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 27 عاما في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقد انضم إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة في عام 2017، وتم تعيينه رئيسا لقسم التخطيط الاستراتيجي في نوفمبر 2019. بالإضافة إلى منصبه كرئيس لقسم التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين، فهو يمثل حاليا مجموعة البركة كعضو في مجالس إدارة أو لجان مجالس الإدارة في بنك البركة الجزائر، و بنك البركة تونس، و بنك البركة جنوب أفريقيا.

قبل التحاقه بمجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل كرئيس للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام، وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكنزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي.

وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان آخرها منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. وبدأ مسيرته المهنية في عام 1996 كمتطور برامج مالية في الولايات المتحدة.

الدكتور محمد مصطفى حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية ويتخصص فرعي في الإدارة. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينابولس، الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986. وفي عام 2019، أكمل برنامج الشهادة المهنية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في «التحول الرقمي من الذكاء الاصطناعي والإنترنت إلى كبلود وبلوكشين والأمن السيبراني».

الأستاذ/عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2019م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 19 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامه بالمهام المتعلقة بأمانة سر مجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات. كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية، شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال وشهادة المراقب والمدقق الشرعي.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروال

نائب رئيس أول - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ علي أصغر مندسوروال بخبرة غنية تزيد عن 29 عاما في تخصص المالية والمحاسبة، منها أكثر من 20 عاما في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. انضم إلى مجموعة البركة في عام 2008.

بصفته عضوا رئيسياً في الإدارة التنفيذية في المقر الرئيسي للمجموعة، فإن الأستاذ علي أصغر مسؤول عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجموعة البركة بشأن جوانب الرقابة على الميزانية والأداء. كما أنه مسؤول عن الأمور التنظيمية، بما في ذلك رفع التقارير إلى مصرف البحرين المركزي. تشمل مسؤولياته الأخرى البيانات المالية للمجموعة بالإضافة إلى الإشراف على الأداء المالي لجميع الوحدات التابعة. لعب الأستاذ علي أصغر دورا مهما في العديد من مشاريع العناية الواجبة للاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، إلى جانب العديد من خطط زيادة راس المال على مستوى المجموعة وعلى مستوى الوحدات. تضمنت مسؤولياته أيضا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبا إداريا (المشتقات وصاديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ/ محسن دشتي

نائب رئيس أول - رئيس المشاريع الخاصة

يتمتع الأستاذ محسن دشتي بخبرة تتجاوز 21 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي والاستثماري وكذلك مجال التدقيق. حيث بدأ مسيرته العملية مع شركة KPMG في العام 2002م في إدارة التدقيق والاستشارات، ثم التحق بمجموعة البركة في العام 2005م في الإدارة المالية. كما وقد عمل في بنك سيرة الاستثماري في إدارة الرقابة المالية خلال الفترة من 2007م إلى 2010م. وقد شغل سابقاً عضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لشركة اتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

لقد تقلد العديد من المناصب القيادية خلال مسيرته العملية في مجموعة البركة حتى تم تعيينه كرئيس للمشاريع الخاصة في المجموعة تحت قيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة.

الأستاذ محسن هو محاسب قانوني معتمد (FCCA) من المملكة المتحدة وكذلك محاسب قانوني إسلامي (CIPA) معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وحاصل على شهادة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة البحرين في المحاسبة.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود ما يزيد على خمس عشرة سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي، وقد انضم إلى مجموعة البركة منذ أغسطس 2007 وكان مسئولاً عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدریس في جامعة البحرين وعمل أيضاً محامياً في شركة محلية حيث تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. كما عين عضواً في مجموعة عمل لصياغة أحد معايير الأيووفي. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ/ محمد جمشير

نائب رئيس أول - تقنية المعلومات

الأستاذ محمد جمشير مدير تنفيذي ذو خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والبنوك، وهو حالياً رئيس تقنية المعلومات في مجموعة البركة، حيث يدفع بتنفيذ تقنيات المجموعة وتطوير البنية التحتية لتحسين خدماتها وتجربة العملاء. كما أن الأستاذ محمد عضو مجلس إدارة في بنك البركة الجزائر. قبل الانضمام إلى مجموعة البركة، شغل الأستاذ محمد عدة مناصب في بنك أركايتا وهيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ونظم البيانات الإلكترونية (EDS)، حيث قام بتطوير وتنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على إدارة المشاريع وتحسين عمليات تكنولوجيا المعلومات. يحمل الأستاذ محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا ودرجة البكالوريوس في أنظمة معلومات الحاسوب من جامعة ستراب في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشهادات المعتمدة الرائدة في المجال بما في ذلك CISA و CGEIT و PMP.

الأستاذ فؤاد جناحي *

نائب رئيس أول - رئيس إدارة العمليات والمساندة

يمتلك الأستاذ فؤاد جناحي خبرة مصرفية متنوعة وغنية تمتد لمدة 35 عاماً في مجالات التدقيق الداخلي والامتثال والرقابة المالية والمؤسسات المالية. انضم الأستاذ فؤاد جناحي إلى مجموعة البركة في أكتوبر 2004، حيث بدأ مهامه في دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة، وشملت مسؤولياته التدقيق الداخلي للمجموعة والوحدات التابعة لها، كما أوكلت إليه مهام خاصة تتعلق بالامتثال كنائب للمسؤول عن الإبلاغ عن غسيل الأموال في المجموعة، قبل أن ينتقل إلى دائرة الخزائن ليتولى الإشراف على كافة المهام المتعلقة بتطوير علاقات المجموعة مع المؤسسات المالية.

قبل انضمامه للمجموعة، عمل الأستاذ فؤاد في عدة بنوك عربية وعالمية في وظائف التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات. ومن بين هذه المؤسسات عمل في مصرف الأمين (وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة آنذاك)، وبنك أبوظبي الإسلامي في دائرة التدقيق الداخلي. وخلال مسيرته المهنية عمل الأستاذ فؤاد مع بنك شامل ومصرف فيصل الإسلامي والمؤسسة العربية المصرفية والمؤسسة العربية المصرفية للاستثمار والخدمات في دوائر التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات.

الأستاذ فؤاد جناحي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في الصيرفة والتمويل من جامعة هل، المملكة المتحدة.

* تقاعد الأستاذ فؤاد جناحي من مجموعة البركة بتاريخ 31 ديسمبر 2023.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 14 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007.

الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (ايوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايداً مستمراً. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل مستمر وصياغة إطار العمل لها. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم.

لقد أبدت المجموعة دوماً التزامها التام بعدم الخوض في أية مشاريع تجارية يمكن لها أن تؤثر على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير التنظيمية ذات الصلة.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة، ما يلي:

- الامتثال بجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.
- التقيد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم.
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال.
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال.
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر و
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمر التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأته ذلك ضروريا.

وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريا. ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة للامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعايير الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)؛
- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة؛
- 9
- العقوبات الدولية

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائما على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة ومسؤولياتها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائما.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) (/معايير الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من أجل ضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعايير الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقا للمواعيد المحددة.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) جنبا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة والنظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل ومعاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك ولا سيما تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. أن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأنواع ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومبادئ مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائماً على المعلومات الجوهرية. أن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لسوق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين، تلتزم مجموعة البركة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة.

وفي حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المعيّنين أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهمينا وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصاً لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تمثل مجموعة البركة لجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم شركات الاستثمار الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، اللوائح التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال مجموعة البركة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، والسيولة وإدارة الأموال وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة «عاملات الأطراف ذات الصلة»، (ما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملو الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2023.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية أقرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتوافق. أن دائرة الموارد البشرية هي المسؤولة عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائماً، وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. أن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقاً للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهريّة أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة. من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه بحيث نتقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك تهدف المجموعة إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهميننا.

تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. اجر ثابت
2. منافع
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحدد استراتيجيتها وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية وبموافقة مجلس الإدارة فيما بعد.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و/أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً المخاطر الكبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسؤوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة. لغرض ضمان المواءمة بين ما تدفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجيتنا أعمالنا، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة الترشيحات والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

حوكمة الشركات (تتمة)

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسؤولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة. فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لتقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة في ما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة.
- فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وان يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافأاتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكد. سوف تقوم اللجنة بتقييم دفعات المكافآت عن المداخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والامتثال، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عن ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال أخرى، وذلك وفقاً للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلتزم الموظفون بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسؤولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافأاتهم.
- بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 36 ألف دولار أمريكي (36:2022) ألف دولار أمريكي. وتتوفر المزيد من التفاصيل حول عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في فقرة ثانية في هذا التقرير.

يكشف تقرير الحوكمة هذا عن المبلغ الإجمالي الذي تم استلامه من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة وفقاً لمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة. ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تُمنح هذه المكافأة السنوية بناءً على تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والمالية المحددة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في إنجاز تلك الأهداف ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

تبنيت المجموعة إطاراً عاماً تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يستند على مبدأ الشفافية للربط ما بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي من شأنها، مع تساوي جميع الأمور الأخرى، تقديم مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في أي تخصيص لخطوط العمل والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تتضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف تتوالى بشكل مناسب على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف الرقابة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

لعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابية على أساس الأهداف الموضوعية لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. أن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تم تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفر توليفة المكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في المجموعة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة. وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجيات الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدي إلى أن يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً للاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة. ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة.

ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاوله الأعمال.

ج. الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظّل لجنة الترشيحات والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختيار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة. وفي السنوات التي تنكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
 - على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
 - انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
 - تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
 - وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.
- ويجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:
- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
 - النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
 - الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً، إلغاء/تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسه اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكّن المجموعة من خفض أو إلغاء المكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً تعديل/ إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة/دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه/ أدائها المالي، أو في تحريف جوهر في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و/أو المساهمين يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

حوكمة الشركات (تتمة)

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

تفاصيل الأجر المدفوعة

(أ) 1. مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي		
2022	*2023	
447	483	بدل حضور
1,500	1,500	* المكافأة
22	23	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2024.

حوكمة الشركات (تتمة)

تفاصيل الأجر المدفوعة (تتمة)

أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

بدل المصروفات****	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة					المكافآت الثابتة				الاسم	
			المجموع	أخرى****	حطط تحفيزية	Bonus	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	المجموع	أخرى***	رواتب**	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان		مكافأة رئيس* وأعضاء المجلس*
-	54,002	-	-	-	-	-	-	54,002	-	-	7,917	46,085	1. الشيخ عبدالله صالح كامل
1,089	55,770	-	-	-	-	-	-	55,770	-	-	10,179	45,591	2. أ. محمد إبراهيم الشروقي
-	51,465	-	-	-	-	-	-	51,465	-	-	11,310	40,155	3. أ. عبدالإله الصباحي
382	46,238	-	-	-	-	-	-	46,238	-	**	9,048	37,190	4. أ. حسام بن الحاج عمر
930	55,561	-	-	-	-	-	-	55,561	-	-	12,441	43,120	5. أ. سعود صالح الصالح
1,076	68,343	-	-	-	-	-	-	68,343	-	-	15,834	52,509	6. د. خالد عبدالله عتيق
2,391	48,851	-	-	-	-	-	-	48,851	-	-	10,179	38,672	7. أ. داليا حازم خورشيد
2,009	59,800	-	-	-	-	-	-	59,800	-	-	14,703	45,097	8. أ. ناصر محمد النويس
-	56,692	-	-	-	-	-	-	56,692	-	-	13,572	43,120	9. د. زياد أحمد بهاء الدين
-	52,596	-	-	-	-	-	-	52,596	-	-	12,441	40,155	10. أ. توفيق شاكر مفتي
1,076	44,376	-	-	-	-	-	-	44,376	-	-	11,310	33,066	11. أ. مسعود أحمد البستكي ●●
-	36,536	-	-	-	-	-	-	36,536	-	-	7,917	28,619	12. أ. موسى عبدالعزيز شحاده ●●
938	48,187	-	-	-	-	-	-	48,187	-	-	10,179	38,008	13. أ. فهد إبراهيم المفرج ●●
573	17,191	-	-	-	-	-	-	17,191	-	-	5,655	11,536	14. أ. فهد عبدالله الراجحي ●
1,282	15,566	-	-	-	-	-	-	15,566	-	-	4,524	11,042	15. د. جهاد النقلة ●
1,602	16,060	-	-	-	-	-	-	16,060	-	-	4,524	11,536	16. د. محمد المنصف شيخ روحه ●
13,350	727,233	-	-	-	-	-	-	727,233	-	-	161,733	565,500	المجموع

ملاحظة:

جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:

* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

** تم احتساب المكافأة عن الفترة السابقة (1 يناير - 21 مارس 2023) التي خدموا فيها.

الرواتب:

** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:

*** وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة) (إن وجدوا).

بدل المصروفات:

***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

● الأعضاء المذكورة أسمائهم أعلاه لم يتم إعادة انتخابهم في الدورة الحالية للمجلس مارس 2023 - مارس 2026

●● الأعضاء المذكورة أسمائهم أعلاه تم انتخابهم في الدورة الحالية للمجلس مارس 2023 - مارس 2026

حوكمة الشركات (تتمة)

تفاصيل الأجر المدفوعة (تتمة)

ب) تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية/ عينية للعام 2023	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات الإدارية التنفيذية المدفوعة	الإدارة التنفيذية
1,746,124	221,788	552,250	972,086	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**

ملحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي) (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Managing Director) ... الخ.

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO)، المدير المالي، ... الخ.

ج) الموحدة للرقابة الشرعية

ألف دولار أمريكي		أتعاب أعضاء اللجنة الشرعية ومكافآتهم
2022	2023	
253,092	187,425	

إدارة المخاطر

- التأكد (بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة في المجموعة) من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كافٍ بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقل الفردي في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة وكذلك ضمان الالتزام به.
- الإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر لوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة. مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات علاجية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتبني وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية لمجموعة و / أو لجنة مخاطر مجلس الإدارة وفقاً لذلك.
- تقديم المشورة للوحدات (بالتعاون مع قسم المالية المجموعة) على استخدام محددات مخاطر الائتمان (مثل احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر وحجم التعرض بناء على الأوزان الائتمانية لتسعير الائتمان وتحديد حجم المخصصات، ومراقبة المحفظة عند الضرورة).
- قدر الإمكان وضمن إطار الحوكمة الحالي للمجموعة، تعزيز ثقافة المخاطر القوية (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطويرها الكوادر البشرية) داخل المجموعة على الرغم من أن ثقافة المخاطر مدفوعة بشكل أساسي على مستوى الوحدات.
- تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.
- وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:
- التطوير المستمر لممارسات إدارة الائتمان والمخاطر والجهود المكثفة للحصول واسترداد وتسوية الديون المستحقة لضمان مرونة الأصول
- ضمان أعلى قدر من الجودة في مواجهة التحديات المتزايدة في بعض أسواق المجموعة.
- التأكد من أن سياسات التعامل مع الأصول الغير منتظمة والمخصصات في الوحدات تتماشى مع سياسات المجموعة والمتطلبات التنظيمية والرقابية المحلية.
- التأكد من أن كل الوحدات تسعى جاهدة لتحقيق أعلى درجات التعاون بين أذرعها التجارية وإدارات إدارة المخاطر، فيما يُعد تعيين وتدريب موظفي إدارة الائتمان والمخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة.
- التأكد من أن كل وحدة تابعة لديها دليل معتمد لإدارة الائتمان والمخاطر يغطي جميع المخاطر ذات الصلة ومتوافق مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- التأكد من أن جميع الشركات التابعة تقدم تقارير إدارة المخاطر الشهرية والفصلية في الوقت المناسب إلى «المقر الرئيسي»، وبشكل يلبي المتطلبات الرقابية بالكامل. ويتم تحسين مستويات تلك التقارير بشكل مستمر بهدف تزويد المقر الرئيسي ببيانات شاملة.
- إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.
- وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبل وتنوع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق والمتابعة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان بالمركز الرئيسي واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.
- لضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافيه - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع" ("Three Lines of Defense-LOD") لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل كيفية تقسيم المسؤوليات.
- 1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front Office) التي تتعامل مع العملاء والتي مسؤولة عن أنشطة مثل التمويل.
- 2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضاً وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
- 3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي). يشكل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيد المجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضاً ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث إجمالاً، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية راس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

دور ومسؤوليات إدارة مخاطر المجموعة

تشمل أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.

إدارة المخاطر (تتمة)

بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. أن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. أن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وأقليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالت خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عملات القيد والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

تم وضع إطار قياسي لإدارة المخاطر في كل وحدات المجموعة، بحيث ينعكس في الأدلة التشغيلية التي تلتزم بشكل وثيق بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة عند القيام بأعمالها، وتشمل: الائتمان والسيولة والسوق (بما في ذلك سعر الأسهم ومعدل الربح ومخاطر الصرف الأجنبي) والتشغيل (بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمعلومات ومخاطر الأمن السيبراني) ومخاطر الامتثال لمبادئ الشريعة والمخاطر الاستراتيجية. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو إستصناع أو المضاربة أو المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنع الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محدّدة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية القدرة على السداد، الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحدها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ائتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي FAS 30 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة. أن لدى مجموعة البركة وكل وحدة تابعة إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزاما تغير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضا تأثير خطراً حتماً لحدوث سحبيات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة للاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعاد لنسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتقوم مجموعة البركة أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها. إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

تواصل مجموعة البركة بتطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، إذ قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة الرقمنة و تقنية المعلومات وأمن المعلومات بالمركز الرئيسي اجتماعات بصفة دورية وقد طبقت منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر امن المعلومات.

مخاطر عدم الامتثال

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى مراجعة الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر السمعة

يتم تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر غير المباشرة الناشئة عن انخفاض سمعة المؤسسة بين واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة. وهذا يمكن أن يعرض المؤسسة للمقايضة أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها. السمعة هي مجموعة من التصورات والمعتقدات، في الماضي والحاضر، والتي تكمن في وعي أصحاب المصلحة في البنك - العملاء، وشركاء الأعمال، والموظفين، والمستثمرين، والمحللين، والمجتمعات، والمنظمين، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والجمهور في جميع أنحاء العالم، كبير. غالباً ما يتم بناء هذه التصورات والمعتقدات على مدى سنوات عديدة، كل عملية اتصال، كل ذكر في وسائل الإعلام، كل شائعة، أية تسريبات، ستلعب دورها في تكوين انطباع عام عن مكانة البنك.

قامت مجموعة البركة بتطوير وتنفيذ بطاقة أداء مخاطر السمعة الخاصة بها، والتي تم تعميمها على الوحدات/ الشركات التابعة.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات، كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ملاحظة أن مخاطر الامتثال للشريعة الإسلامية هي جزء من مخاطر السمعة.

المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الإستراتيجية إلى المخاطر التي تهدد أرباح المنظمة وربحياتها الناتجة عن القرارات الإستراتيجية والتغيرات في ظروف العمل والتنفيذ غير السليم للقرارات.

تنشأ المخاطر الاستراتيجية لأسباب خارجية، نتيجة اعتماد استراتيجيات واختيارات خاطئة يمكن أن تسبب خسارة لمجموعة البركة في شكل انخفاض في قيمة المساهمين، وخسارة الأرباح، وما إلى ذلك.

قامت مجموعة البركة بتطوير وتنفيذ بطاقة أداء المخاطر الاستراتيجية (التي تم طرحها على الشركات التابعة) من أجل تقييم المخاطر الاستراتيجية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110%. يجب أن يتم احتساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار في البحرين على أساس حقوق المساهمين. ويجب على شركة الاستثمار أيضاً أن تحتفظ بموارد بشرية ومالية كافية وغيرها من الموارد المطلوبة لإدارة الأعمال بطريقة عادية.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية. بالضرائب المؤجلة. إن الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات

تتولى لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلاً عن الاستراتيجية المحلية لكل شركة تابعة. ترافق المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة لديها استراتيجياتها الخاصة للتحويل الرقمي وباشرت بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. تقوم هذه الوحدات الفرعية حالياً بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحويل الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات الدردشة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، نجحت العديد من الوحدات التابعة في استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بأنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولاً جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية. ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

حصلت مجموعة البركة (ABG) على أحدث إصدار لنموذج HC من مصرف البحرين المركزي في 04 يونيو 2023، وقامت بإجراء تحليلًا كاملًا للفجوات من خلال مقارنة المتطلبات مع السياسات والإجراءات الحالية، وخلص التحليل على أن مجموعة البركة تتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي (نموذج HC).

إما بخصوص الإفصاح عن حالات عدم الامتثال (مبدأ الامتثال أو الشرح)، وبناءً على تقييم الامتثال المستقل والذي أجري في عام 2023، فإن مجموعة البركة (ABG) ممثلة تمامًا لمتطلبات حوكمة الشركات الموضحة في البند المركزي نموذج HC الخاص ببنك البحرين، في كتاب القواعد الخاص به، باستثناء ما يلي:

انتخب مجلس الإدارة بالإجماع الشيخ عبدالله صالح كامل رئيساً لمجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 22 مارس 2023. وقد تم إخطار مصرف البحرين المركزي بهذا التعيين ونشره في السوق وفقاً لمتطلبات الإفصاح.	يتعين أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً للمجلس بحيث يتحقق التوازن المناسب ما بين السلطات وتحقيق قدرة أكبر للمجلس على اتخاذ قرارات مستقلة.
لم تكن هناك جلسات منظمة تم الترتيب لها قبل أو بعد اجتماعات مجلس الإدارة لجميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لديهم اتصالات مباشرة مع بعضهم البعض على أساس منتظم أو عندما تكون هناك حاجة لذلك.	بغرض تسهيل الاتصال الحر والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يسبق أو يتبع كل اجتماع لمجلس الإدارة جلسة لا يحضر فيها سوى أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، باستثناء ما قد يقرره هم أنفسهم.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

التمويل الاجتماعي والاستدامة

تلتزم مجموعة البركة بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كامل في جميع المجتمعات التي نعمل فيها. وساهمت المجموعة ووحدها المختلفة لمجتمعاتها بأكثر من 270 مليون دولار، ويشكل المستفيدون أكثر من 195 ألف شخص في كل من الأردن ومصر وتونس والبحرين وتركيا وجنوب أفريقيا والجزائر وباكستان.

واستكمالاً للنجاح الذي حققه يوم البركة الأول في عام 2022، تم عقد الحفل الخيري السنوي الثاني "يوم البركة" في جميع البلدان التي تتواجد فيها مجموعة البركة وهو يوم يجمع عوائل وأصدقاء موظفي المجموعة والوحدات المصرفية للقيام بأنشطة خيرية تتمحور حول خدمة مجتمعاتهم المحلية. وتأتي هذه الخطوة تماشيًا مع القيم الأساسية للمجموعة لتبني نهج يتقاسم المنافع المتبادلة مع الشركاء في النجاح وهم العملاء، الموظفين، المساهمين والمجتمعات بشكل عام.

نظمت المجموعة والوحدات التابعة لها أنشطتها الخيرية في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي «القضاء على الفقر» (SDG 1).

خلال يوم البركة، ساهم أكثر من 100 موظف في المجموعة والوحدات المصرفية التابعة لها في يوم البركة قد أثرت تأثيرًا إيجابيًا في حياة أكثر من 5 آلاف شخص في الدول التي تعمل بها المجموعة. وشملت المبادرات الخيرية: التبرع بالملابس والأحذية والبطانيات، وأجهزة الحاسوب في المدارس، وأجهزة تسرع من عملية مراجعة الأطفال في المستشفيات العامة وتركيب الأجهزة والإضاءة التي توفر من استخدام الكهرباء، وتقديم الوجبات، وبناء ملعب للأطفال، وغيرها.

وخلال عام 2023، استهدفت المجموعة والوحدات التابعة لها بعناية مجالات محددة للمساهمة فيها. وتمحورت غالبية المساهمات حول:

التعليم

الرعاية المدرسية، الأدوات المدرسية، والإرشاد الشخصي تشكل استثمارات لا تقدر بثمن تساهم في تحقيق الرفاهية للمستفيدين في المستقبل.

الرعاية الصحية

كما أظهرت حالات تفشي فيروس كورونا الأخيرة بوضوح، فإن تقديم المعدات الطبية، والفحص المجاني، وتمويل الرعاية الصحية في الوقت المناسب، تعتبر أموراً حيوية، وخاصة في المجتمعات الأقل ثراءً.

الارتقاء الاجتماعي

العمل على إحداث التأثير المباشر والفوري من خلال منح القروض، وفرص التدريب الوظيفي والمهني، والعمل التطوعي مع الشباب (المهارات الشخصية)، وتخفيف الديون، وتقديم التمويل الزراعي.

التبرعات

وبشكل منفصل عن الزكاة، تبرعت مجموعة البركة المصرفية ووحدها لعدد من الأنشطة التي تدعم المشاريع المجتمعية، مثل موائد الإفطار خلال شهر رمضان المبارك، والفعاليات، ورعاية الفنون والرياضة، وتوزيع المواد الغذائية على الأسر ذات الدخل المنخفض.

الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية ومناطق الصراع

ليبيا، تركيا، فلسطين.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة

الاعتناء بكوكبنا من خلال زراعة الأشجار، وبناء الألواح الشمسية للأسر ذات الدخل المنخفض، والعمل على توفير استهلاك الكهرباء من خلال استخدام مصادر متجددة، وزيادة إدماج العنصر النسائي في عملياتنا، وبرامج تدريب الموظفين على الخدمات المصرفية المستدامة، وبرامج تدريب للمدراء التنفيذيين على أساسيات حوكمة المخاطر المتقدمة وكذلك المدراء على برامج الحوكمة البيئية والاجتماعية في بعض من وحداتنا، وذلك لتوسيع هذه المبادرات لتشمل جميع الوحدات الأخرى لضمان اتباع نهج شامل للاستدامة عبر جميع وحدات مجموعة البركة.

معلومات أخرى

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2023م

مدققي الحسابات الخارجيين

بالنسبة لسنة 2023، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 200,000 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 50,000 دولار أمريكي.

حوكمة الشركات (تتمة)

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

- ▲ الشيخ/ عبد الله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة
- ▲ ● ■ الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي
نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة
- ▲ ▲ ■ الدكتور/ خالد عبد الله عتيق
عضو مجلس الإدارة
- ● ■ الأستاذة/ داليا حازم خورشيد
عضو مجلس الإدارة
- ● ■ الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين
عضو مجلس الإدارة
- ● الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة
- ● الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبحي
عضو مجلس الإدارة
- ▲ ■ الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج
عضو مجلس الإدارة
- ● ■ الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ موسى عبد العزيز شحادة
عضو مجلس الإدارة
- ▲ ● ■ الأستاذ/ ناصر محمد النويس
عضو مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

- الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع
الرئيس
 - الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود
نائب الرئيس
 - الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضو
 - الدكتور سعد بن ناصر الشثري
عضو
 - الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضو
- الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

الأجنة	رئيس اللجنة	عضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتحقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون	■	■

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة